

الرأي عدد 152585 الصادر عن مجلس المنافسة بتاريخ 31 مارس 2016

إنّ مجلس المنافسة،
بعد الإطلاع على مكتوب وزير التجارة المرسم بكتابة المجلس تحت عدد 848
بتاريخ 14 ديسمبر 2015 والمتضمّن طلب رأي المجلس حول مشروع عملية تركيز
اقتصادي تتمثل اقتناء شركة "Total Tunisie" لوحدة تغليب الغاز البترول المسيل التابعة
لشركة "Sagaç".

وبعد الإطلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015
المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وعلى الأمر عدد 370 لسنة 2006 المؤرّخ في 3 فيفري 2006 المتعلّق بضبط
إجراءات وصيغ الاستشارة الوجوبية لمجلس المنافسة حول مشاريع النصوص الترتيبية.

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 المتعلّق بضبط
التنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة.

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء أعضاء الجلسة العامة وفق الصيغ القانونية
لجلسة يوم الخميس 31 مارس 2016.

وبعد التأكد من توقّر النصاب القانوني.

وبعد الاستماع إلى المقرّر السيّد الحبيب الصيد في تلاوة تقريره الكتابي.

وبعد المداولة استقرّ رأي الجلسة العامة لمجلس المنافسة على
ما يلي:

الجزء الأول. تقديم عملية التركيز

1- الإجراءات

تولت شركة "Total Tunisie" إعلام وزير التجارة بمشروع عملية تركيز اقتصادي تتمثل في اقتناء شركة "Total Tunisie" لوحدة تغليب الغاز البترول المسيل التابعة لشركة "Sagaz".

وعلا بأحكام الفقرة الثامنة من الفصل الحادي عشر من القانون عدد 36 لسنة 2015 الصادر بتاريخ 15 سبتمبر 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار تولى وزير التجارة بتاريخ 26 نوفمبر 2015 إشعار مجلس المنافسة بمشروع عملية التركيز موضوع الاستشارة الماثلة.

وأظرفت بملف الاستشارة الوثائق التالية:

✓ وثيقة إعلام وزير التجارة بمشروع التركيز الاقتصادي مؤرخة في 3 ديسمبر 2015.

✓ نسخة عن عقد بيع الأصل التجاري والأصول العقارية الممضى من قبل طرفي عملية البيع بتاريخ 18 نوفمبر 2015 .

✓ قائمة في المسيرين وأهم المساهمين في رأس مال شركة "Total Tunisie" وشركة "Sagaz".

✓ القوائم المالية لسنوات 2012 و2013 و2014 لكل من طرفي عملية التركيز شركة "Total Tunisie" وشركة "Sagaz".

✓ قائمة في فروع كل من طرفي عملية التركيز شركة "Total Tunisie" وشركة "Sagaz" ونسبة مساهمتها في أس مال كل فرع.

✓ قائمة في الشركات المرتبطة اقتصاديا بطرفي عملية التركيز شركة "Total Tunisie" وشركة "Sagaz".

✓ نسخ عن تقارير مراقب الحسابات لسنوات 2012 و2013 و2014 لكل من طرفي عملية التركيز شركة "Total Tunisie" وشركة "Sagaz" ونسبة مساهمتها في أس مال كل فرع.

2- أطراف عملية التركيز

تتمثل الأطراف المعنية بعملية التركيز موضوع الاستشارة الراهنة في:

أ. الشركة المقتنية

شركة "Total Tunisie" هي شركة خفية الإسم مقيمة تعمل تحت القانون التونسي ومسجلة بالسجل التجاري تحت العدد B141611996 ومقرها الاجتماعي كائن بنهج بحيرة هيرون 153 ضفاف البحيرة تونس.

وتنشط شركة "Total Tunisie" في سوق الطاقة بصفة مباشرة كمنتج وموزع للمنتجات البترولية المكررة ومشتقاتها أو بصفة غير مباشرة عن طريق الموردين. وتنشط الشركة كذلك بقطاع غاز البترول المسيل المعبئ منذ سنة 1995. وأساسا تنشط "Total Tunisie" في مجال:

■ المواد البترولية ومشتقاتها: حيث توزع الشركة في تونس البنزين والمازوت

العادي و 50 ووقود التدفئة والوقود الصناعي وزيت الوقود و

■ غاز البترول المسيل المعبئ: إذ تقوم الشركة بتسويق بترول الغاز المسيل

المورد والمخزن بعد تعبئته في قوارير ذات 13 و6 كلغ.

■ غاز البترول المسيل على حالته (en vrac) والذي تقع تعبئته مباشرة في شاحنات صهاريج ليوزع على الصناعيين الذين يملكون التجهيزات الضرورية لاستلامه وتخزينه.

■ زيوت التشحيم

ويقدر رقم المعاملات الخام المحقق من قبل الشركة خلال السنة المالية 2014 بـ 798342000 دينار منها 38750000 متأتية من نشاط بيع غاز البترول المسيل المعبئ. ويتوزع رأس مال "Total tunisie" على المساهمين بالنسب التالية:

المساهم	عدد الأسهم	عدد حقوق التصويت	نسبة المساهمة
سنية بن رحومة	24	24	%0
Ovlivier	26	26	%0
CHALVON-DEMERSAY	10	10	%0
Matthieu LANGERON	10	10	%0
Emmanuel MORAND-FEHR	10	10	%0
Momar NGUER	10	10	%0
Gérard PRUNEAU	10	10	%0
TOTAL	1062110	1062110	%99.99
OUTRE MER	1062200	1062200	%100
المجموع			

الجدول عدد 1: توزع رأس مال شركة "Total Tunisie"

وتمتلك شركة "Total Tunisie" المساهمات التالية في رأس مال الشركات التالية:

إسم الشركة	النشاط	عدد الأسهم	القيمة المالية بالدينار	نسبة المساهمة
AVIA SERVICES sarl	استغلال مخازن تخزين وقود الطائرات	540	27000	%90
ALMARIA	استغلال محطات توزيع الوقود	98	4900	%49
SEPT SA	استغلال مخازن المنتوجات البترولية	350000	3500000	%35
SSCA SA	استغلال مخازن تخزين وقود الطائرات	350000	3500000	%35
STLR	تصنيع زيوت التشحيم ومواد التشحيم	10400	10400	%40

استغلال مركز لتعبئة الغاز	204286	204286	204286	%35	SUDGAZ SA
------------------------------	--------	--------	--------	-----	-----------

الجدول عدد 2: توزيع رأس مال شركة "General Electric Company" على المساهمين العشر الرئيسيين

ب. الشركة المستحوذة عليها

شركة "SAGAZ" هي شركة تونسية ذات المسؤولية المحدودة تعمل تحت القانون التونسي مسجلة بالسجل التجاري لمدينة صفاقس تحت العدد B1120721997 يقع مقرها الاجتماعي بشارع بافلوف المنطقة الصناعية لابودريار 1 صفاقس. وهي أول مزود خاص في قطاع غاز البترول المسال. وقد انطلقت في نشاطها منذ سنة 1976 في مجال محروقات غاز البترول المسال. وطورت نشاطها منذ سنة 1994 في مجال غاز البترول المسال المشروط. وتستغل الشركة وحدة تغليب لغاز البترول المسال كائنة بصفاقس كما تقوم بتوزيعه على حالته أو معبئ بقوارير ذات 6 و13 كلغ. وتقوم الشركة بتوظيف 58 شخصا ويتوزع رأس مالها حسب الحصص التالية:

المساهم	عدد الحصص	القيمة بالدينار	النسبة
أحمد كسكاس	12880	1288000	70%
أنيس كسكاس	1840	184000	10%
سليم كسكاس	1840	184000	10%
ليلى كسكاس	1840	184000	10%
المجموع	18400	184000	100%

جدول عدد 3: توزيع رأس مال شركة "Sagaz" حيب المساهمين.

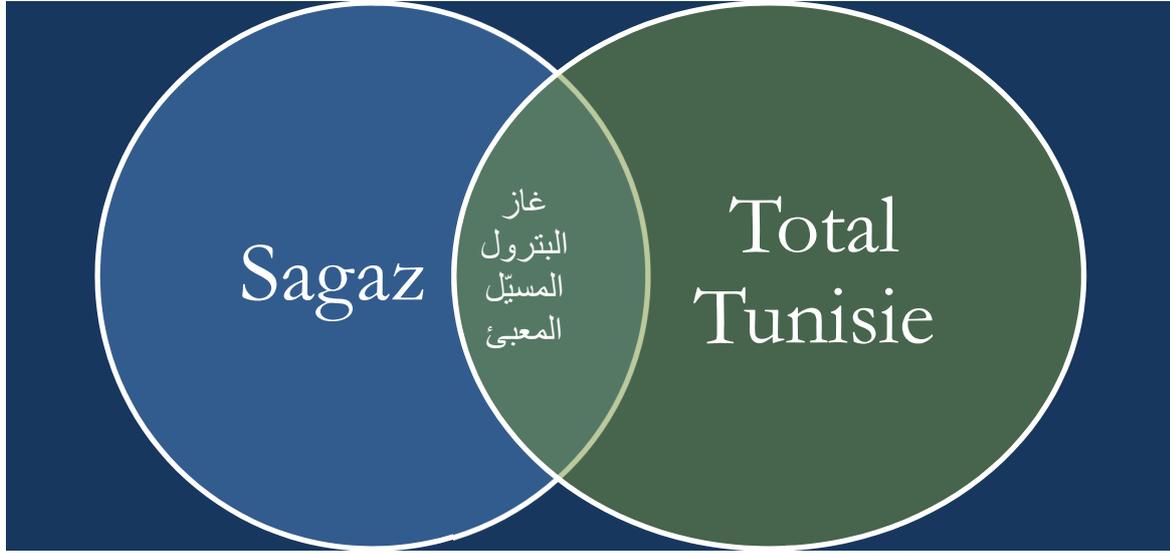
وتتموقع الشركة كذلك في السوق العقارية حيث تملك حصة 66% من رأس مال شركة ساغاز العقارية بالإضافة في شركة "Servuces Sagaz" و"EGA" و"Station" و"Sagaz" و"International Trade Business".
وخلال السنة المالية 2014 حققت شركة "Sagaz" رقم معاملات جملي بـ27455897 دينار منها 21986000 دينار محققة بعنوان مبيعات غاز البترول المسال المعبئ.

3- توصيف عملية التركيز.

تأخذ عملية التركيز موضوع الاستشارة المعروضة على أنظار مجلس المنافسة شكل عملية بيع جزء من نشاط شركة "Sagaz" المتمثل في تغليب وتسويق غاز البترول المسال في قوارير والتي تم توقيع عقد في شأنها بتاريخ 18 نوفمبر 2015 بين "Total Tunisie" الجهة المقنتية و" Sagaz" الجهة البائعة وبلغت قيمة الصفقة 26000000 دينار تونسي.

وتشمل عملية التفويت كل من الأصل التجاري الخاص بالنشاط المذكور أعلاه و كل الأصول الثابتة والمنقولة

والأرض التي أقيم عليها المشروع. وتشمل الأصول خصوصا وحدة تغليب غاز البترول المسيل و967000 قارورة غاز.



الرسم البياني عدد 1: تجسيم لعملية التركيز.

الجزء الثاني : تقييم عملية التركيز

1. السوق المرجعية

أ. تحديد الأسواق المرجعية

من ناحية المنتج تهم عملية التركيز المائلة غاز البترول المسيل ويعرف غاز البترول المسيل على أنه الغاز الناتج عن تعرض الغاز البترولي إلى الضغط ليتحول إلى الحالة المسيلة . ويتراكم الغاز البترولي في الطبيعة تحت الأرض ويخرج مصاحبا للبترول الخام عند استخراج من الآبار البترولية وكذلك ينتج عند معالجة البترول الخام وتحويله إلى مشتقاته، ويتم تسيل الغاز الناتج بواسطة تعريضه إلى الضغط. ويتكون الغاز البترولي المسال بشكل أساسي من مزيج من المواد الهيدروكربونية بنسبة 70% من بيوتان و30% من بروبان. ويتم تسيل الغاز البترولي عن طريق زيادة الضغط عليه وبذلك يقل حجمه كثيرا ويسهل نقله و تخزينه وقياسه. وينقل الغاز المسال بداخل أوعية ضغط إلى مواقع الاستعمال حيث يتم هناك تخفيض الضغط المسلط عليه لإرجاعه إلى حالته الغازية واستعماله على هاته الحالة. في العادة يكون هذا الغاز عديم اللون والرائحة وحتى يمكن تمييزه في حالة تسربه من الأوعية الحافظة له يتم إضافة مادة مركبتان الأثيل له قبل تجهيزه إلى المستهلكين.

ولغاز البترولي المسال ثلاثة مجالات استخدام أساسية : غاز الاسطوانات المستعمل في المنازل والغاز المستخدم كوقود في السيارات ويستخدم الغاز البترولي المسال أيضا في الصناعات التحويلية، و نظرا لسهولة نقله من مكان إلى آخر وبسبب قيمته الحرارية العالية الموازية لتلك الناتجة عن الغاز الطبيعي فإنه يلبي الكثير من الاحتياجات ويستخدم في الكثير من المجالات بدءا من الصناعة التحويلية إلى الاستخدام المنزلي و هو وقود مثالي صديق للبيئة حيث لدى احتراقه لا يخلف غازات عادمة مثل أول اوكسيد الكربون الملوث للبيئة ولا يترك رمادا ناتجا عن الاحتراق. وبجانب هذا فإن

قلة الحاجة إلى صيانة الأجهزة المستخدمة له والدرجة العالية من السلامة التي توفرها تجعل استخدامه جذابا جدا للمستهلك .

وبالنسبة للبلاد التونسية يمكن أن يقع تقسيم سوق غاز البترول المسيل إلى ثلاثة أسواق : (1) سوق إنتاج وتوريد غاز البترول المسيل و(2) سوق خزن وتعبئة غاز البترول المسيل و(3) سوق توزيع غاز البترول المسيل وهي جميعا أسواق مترابطة.

وتتم تلبية الطلب الوطني من غاز البترول المسيل عن طريق الإنتاج الوطني والتوريد. ويقع إنتاج غاز البترول المسيل بآبار البترول عند استخراج النفط الخام خاصة بحقول صدريل والبرمة وأدم وعشتارت أو عند تكرير ومعالجة النفط الخام بمعمل قابس وبمصفاة تكرير النفط بنزرت التي تشغلها الشركة التونسية لصناعات التكرير. كما تلجئ تونس إلى توريد كميات من غاز البترول المسيل لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك وخصوصا عن طريق ميناء الصخيرة والرادس وبنزرت.

وكون أنّ موضوع عملية التركيز الماثلة أمام المجلس تهمّ بيع جزء من نشاط شركة "Sagaz" المتمثل في تغليب وتسويق غاز البترول المسيل في قوارير فإنّ السوق المرجعية تنحصر في سوق تعبئة غاز البترول المسيل المعد للاستهلاك المنزلي المبيع في إسطوانات ذات سعة 13 كلغ و6 كلغ حيث وجبت التفرقة بينه وبين غاز البترول الصبّ (en vrac) المعد للاستعمال الصناعي والذي يقع تسليمه مباشرة في صهاريج للصناعيين الذين يمتلكون على التجهيزات اللازمة لتخزينه.

ب. وضعية المنافسة بالسوق التونسية قبل عملية التركيز:

من الناحية التنظيمية تخضع سوق غاز البترول المسيل المعد للاستهلاك المنزلي لمقتضيات القانون عدد 45 لسنة 1991 المؤرخ في غرة جويلية 1991 المتعلق بمنتجات النفط. وتنشط بالسوق الوطنية لغاز البترول المسال المعد للاستعمال المنزلي أربعة شركات وهي:

- الشركة الوطنية لتوزيع البترول وهو شركة عمومية تعمل بالسوق تحت التسمية التجارية عجيل غاز.
- شركة بوطاغاز وهي شركة مملوكة من طرف شركة شال تونس.
- شركة طوطال تونس وهي شركة على ملك شركة طوطال الفرنسية.
- شركة ساغاز وهي شركة تونسية منتصبة بجهة صفاقس.

وعليه تعدّ السوق المرجعية سوق ذات احتكار الأقلية *marché oligopolistique* حيث ينشط عدد محدود بها نظرا لأهمية حواجز الولوج إلى السوق حيث نصّ الفصل الثالث من القانون عدد 45 لسنة 1991 على وجوب أن يتحصل المتعاطون لنشاط توريد منتجات النفط وتصديرها وتكريرها وتسلمها من معامل التكرير وخبزنها وتوزيعها إلى الموافقة المسبقة من قبل الوزير المكلف بالطاقة بناء على رأي اللجنة الاستشارية للمحروقات . علاوة على الحواجز التقنية والفنية والمالية الهامة التي يتطلبها الولوج للسوق من ناحية أهمية الاستثمارات المطلوبة ومن ناحية ضرورة التحكم والحصول على التكنولوجيا الضرورية وخاصة تلك المتعلقة بالسلامة والمحافظة على البيئة.

يظهر جدول تطور مبيعات غاز البترول المسيل المعد للاستهلاك المنزلي خلال الفترة المتراوحة بين سنوات 2006 و 2014 أنّ الشركة الوطنية لتوزيع البترول - عجيل غاز - تستحوذ تقريبا على 41% من السوق المرجعية حيث باعت سنة 2014 191314 طن من الغاز المسيل ومن ثمّ شركة بوطاغاز بمبيعات قدرت بـ 135909 طن بما نسبته

29.4 % من الكمية المسوقة وطنيا و شركة طوطال تونس بمبيعات كانت في حدود 79200 طن ما مثل 17.1 % من المبيعات الجمليّة بالسوق الوطنية وأخيرا شركة ساغاز بحجم مبيعات قدر بـ 56144 طن أي ما نسبته 12.1 % من السوق الوطنية.

الوحدة الطن

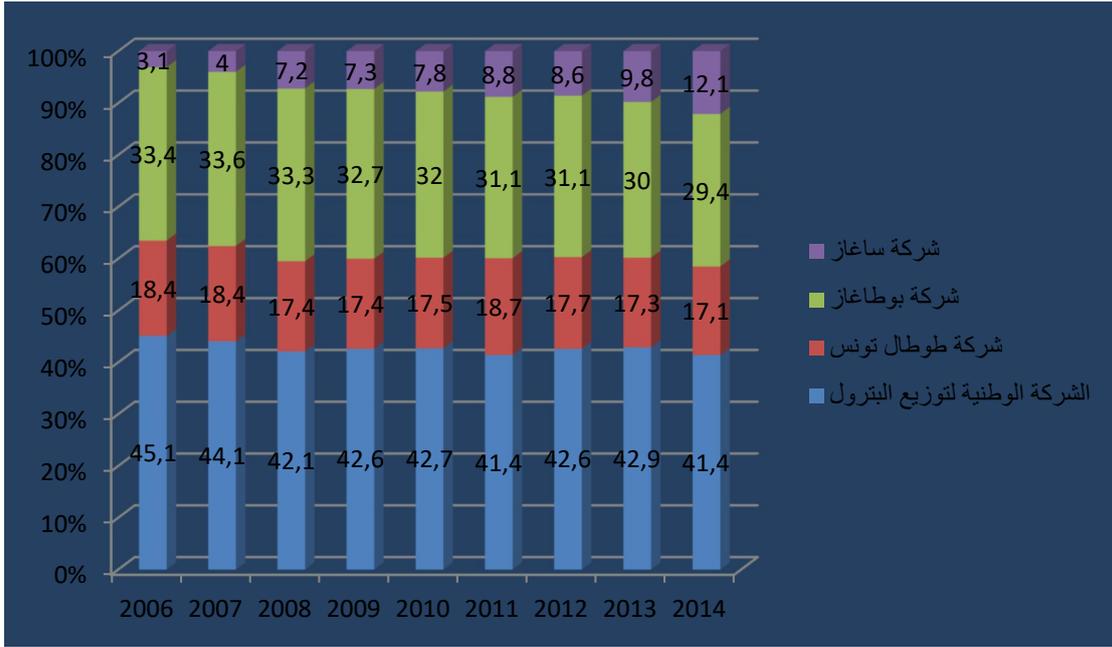
السنوات	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	شركة طوطال تونس	شركة بوطاغاز	شركة ساغاز	المجموع
2006	170218	69493	126067	11732	377510
2007	167562	69787	127638	15236	380223
2008	162286	66998	128446	27388	385118
2009	170554	69561	131065	29164	400344
2010	172439	70581	129518	31645	404183
2011	171617	77527	129026	36487	414657
2012	183421	76224	133662	36889	430196
2013	197078	79534	137895	45088	459595
2014	191314	79200	135909	56144	462567

الجدول عدد 4: تطور المبيعات من غاز البترول المسيل المعد للاستعمال المنزلي حسب كلّ مصنع خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2006 و 2014.

السنوات	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	شركة طوطال تونس	شركة بوطاغاز	شركة ساغاز	المجموع
2006	45.1 %	18.4 %	33.4 %	3.1 %	100 %
2007	44.1 %	18.4 %	33.6 %	4 %	100 %
2008	42.1 %	17.4 %	33.3 %	7.2 %	100 %
2009	42.6 %	17.4 %	32.7 %	7.3 %	100 %
2010	42.7 %	17.5 %	32 %	7.8 %	100 %
2011	41.4 %	18.7 %	31.1 %	8.8 %	100 %
2012	42.6 %	17.7 %	31.1 %	8.6 %	100 %
2013	42.9 %	17.3 %	30 %	9.8 %	100 %
2014	41.4 %	17.1 %	29.4 %	12.1 %	100 %

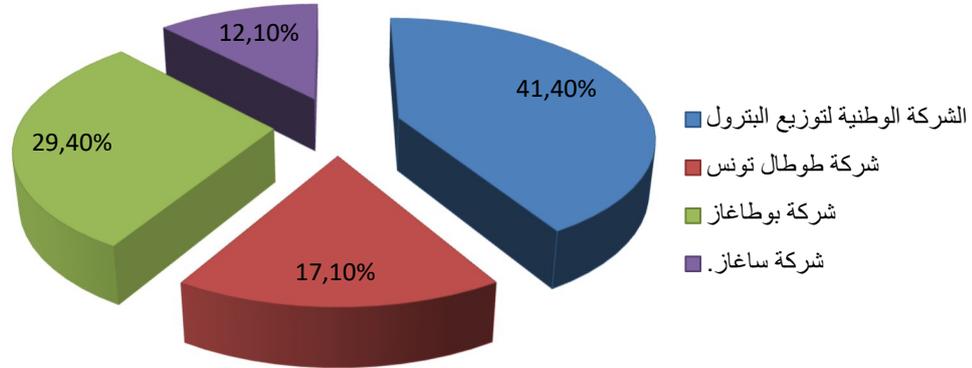
الجدول عدد 5: تطور الحصة السوقية لمصنعي غاز البترول المسيل المعد للاستعمال المنزلي حسب كلّ مصنع خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2006 و 2014.

ما يلاحظ عند هذا المستوى استقرار الحصة السوقية لكلّ من شركتي بوطاغاز وطوطال تونس في حين شهدت الحصة السوقية لشركة عجيل غاز انخفاضا نسبيا مقابل ارتفاع طفيف لتلك التي تستحوذ عليها شركة ساغاز وهو ما يتأكد كذلك بالتمعن في الرسم البياني أسفله.



الرسم البياني عدد 2: تطور الحصة السوقية لمصنعي غاز البترول المسيل المعد للاستعمال المنزلي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2006 و2014.

الحصة السوقية لمصنعي غاز البترول المسيل المعد للاستعمال المنزلي خلال سنة 2014



الرسم البياني عدد 3: الحصة السوقية لمصنعي غاز البترول المسيل المعد للاستعمال المنزلي خلال سنة 2014.

وحتى يتسنى فحص مدى درجة تركيز السوق المرجعية تمت الاستعانة بمؤشر هيرفيندال وهيرشمان (IHH) indice Herfindahl-Hirschman والذي يساوي مجموع الجذر التربيعي لحصص السوقية للمتدخلين بالسوق المرجعية. وبالسوق المرجعية لعملية التركيز الراهنة يكون مؤشر هيرفيندال وهيرشمان

كالتالي:

$$^212.1+^229.4+^217.1+ ^241.4=IHH$$

$$3017.14=IHH$$

ويعتبر المؤشر المتحصل عليه مرتفع جدا إذ هو أكبر من عتبة 2000 نقطة ما تكون والحال على ذلك السوق شديدة التركيز.

واعتمادا على ما يبرز من معطيات بالجدول أسفله تبلغ الطاقة الانتاجية الوطنية من غاز البترول المسيل المعد للاستهلاك المنزلي 38400 طن موزعة بين الشركة الوطنية لتوزيع البترول "عجيل غاز" بـ 25400 طن والتي تستغل ثلاثة مراكز تعبئة بالمنطقة البترولية برادس وبالمطقة الصناعية بنزرت و المنطقة الصناعية قابس غنوش وشركة بوطاغاز التي تمتلك مركزين لتعبئة الغاز بكل من رادس و قابس غنوش بطاقة انتاج تبلغ 6900 طن وطوطال تونس(الطرف المستحوز بعملية التركيز الحالية) التي تستغل مركزين لتعبئة غاز البترول المسيل بكل من رادس وقابس غنوش تبلغ طاقتهما الانتاجية 5600 طن وأخيرا تستغل شركة ساغاز (الطرف الثاني بعملية التركيز) مركزا وحيدا بجهة قابس غنوش تبلغ طاقتة 500 طن.

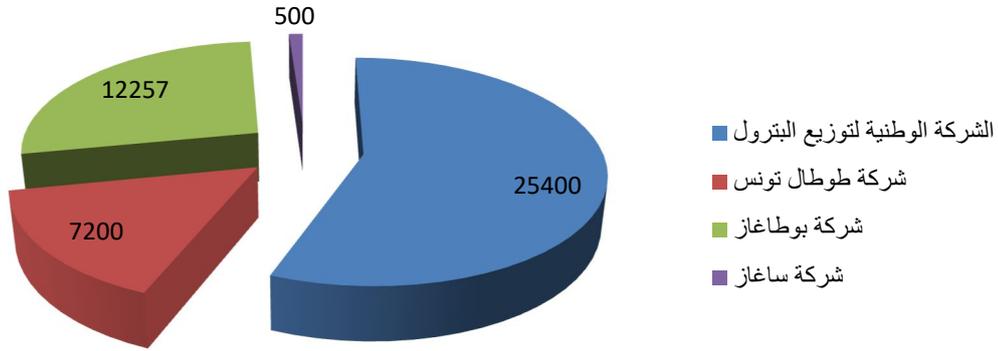
وعليه يكون لشركة الوطنية لتوزيع البترول النصيب الأكبر من طاقة التعبئة على المستوى الوطني - ما نسبته 66%- في حين يكون نصيب ساغاز ضئيلا جدا حيث تبلغ قدرتها الانتاجية 1% من الطاقة الانتاج الوطنية.

الوحدة م³

شركة ساغاز	شركة بوطاغاز	شركة طوطال تونس	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	
-	3000	3500	16000	المنطقة البترولية برادس
-	-	-	3200	ولاية بنزرت
500	*3900	*2100	6200	ولاية قابس
500	6900	5600	25400	المجموع
%1.4	%19	%14.6	%66	الحصة من طاقة الانتاج الوطنية

الجدول عدد 6: عدد وطاقة إنتاج مراكز تعبئة الغاز المسيل المعد للاستهلاك المنزلي حسب كل مصنع سنة 2014. * شركة غاز الجنوب sudgaz هي شراكة jointe venture بين شركة طوطال تونس التي تمتلك 35% منها وشركة بوطاغاز التي تمتلك 65%.

طاقة إنتاج مراكز تعبئة الغاز المسيل المعد للاستهلاك المنزلي حسب كل مصنع سنة 2014



الرسم البياني عدد 4: الحصة الطاقة الإنتاجية من غاز البترول المسيل المعد للاستعمال المنزلي حسب كل مصنع خلال سنة 2014.

وبحسب ما جاء معطيات بالجدول عدد 7 فإن الطاقة التخزينية الوطنية لغاز البترول المسيل تبلغ 29350 طن موزعة بين ثمانية متدخلين فبالإضافة إلى المتدخلين الأربعة بسوق تعبئة غاز البترول المسيل المعد للاستعمال المنزلي تمتلك كل من الشركة التونسية لصناعات التكرير و الشركة التونسية للكهرباء والغاز التجهيزات الضرورية لتخزين غاز البترول المسيل ذلك للاستعمالات الصناعية سواء لتشغيل توربينات توليد الطاقة بالنسبة للشركة التونسية للكهرباء والغاز أو لتخزين ما تنتجه من غاز بالنسبة للشركة التونسية للصناعات التكرير.

الوحدة م³

الشركة التونسية للكهرباء والغاز	الشركة التونسية لصناعات التكرير	شركة ساغاز	شركة بوطاغاز	شركة طوطال تونس	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	
			3000	2000	8000	المنطقة البترولية برادس
	2000				1000	ولاية بنزرت
4000		250		6000	3100	ولاية قابس
4000	2000	250	6000	5000	12100	المجموع
%13.6	%6.8	%0.8	%20.5	%17	%41.3	الحصة من طاقة التخزين الوطنية

الجدول عدد 6: عدد وطاقة إنتاج مراكز تعبئة الغاز المسيل المعد للاستهلاك المنزلي حسب كل مصنع سنة 2014. ويعتمد معبئو غاز البترول المسيل المعد للاستهلاك المنزلي في تسويق منتوجاتهم من اسطوانات الغاز على شبكة من المزودين بالجملة الذين تربطهم عقود توزيع مع المعبئين حسب مناطق توزيع حصرية ومحددة سلفا والذين يقومون بتوزيع قوارير الغاز على المحلات التجارية المعدة لبيعها. وتغطي الشركة الوطنية لتوزيع البترول وشركة بوطاغاز كامل تراب الجمهورية في حين لا تغطي شركة طوطال تونس ولاية المهديّة. أما شركة ساغاز فإنّ مجهودها التوزيعي يكاد يقتصر على مناطق الوسط والجنوب حيث أنّها لا تقوم بتوزيع اسطواناتها بولايات تونس الكبرى وبنزرت ونابل وباجة والكاف وقبلي.

والجدير بالملاحظة أن الشركة الوطنية لتوزيع البترول لها أكبر شبكة توزيع بـ73 موزع تليها شركة بوطاغاز فطوطال تونس وأخيرا ساغاز.

شركة ساغاز	شركة بوطاغاز	شركة طوطال تونس	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	
-	1	2	10	بنزرت
-	2	1	3	تونس
-	2	2	4	أريانة
-	2	1	1	منوبة
-	2	1	4	بن عروس
1	1	1	2	زغوان
-	4	1	3	نايل
1	14	9	27	إقليم الشمال الشرقي
1	2	2	4	جندوبة
-	3	3	3	باجة
-	1	1	2	الكاف
1	2	2	1	سليانة
2	8	8	10	إقليم الشمال الغربي
1	4	1	3	سوسة
1	2	1	3	المنستير
2	2	-	3	المهدية
4	8	2	9	الوسط الشرقي
5	3	3	6	صفاقس
4	2	2	2	القيروان
1	1	2	4	القصرين
2	3	1	1	سيدي بوزيد
7	6	5	7	إقليم الوسط الغربي
1	3	3	4	قابس
2	4	5	1	مدنين
3	7	8	5	إقليم الجنوب الشرقي
2	1	1	2	تطاوين
1	3	4	4	قفصة
1	1	1	1	توزر
-	1	1	1	قبلي
4	6	7	8	إقليم الجنوب الغربي
26	52	42	73	المجموع

الجدول عدد 7: شبكة موزعين بالجملة حسب كل معبئ لغاز البترول المسيل المعد للاستعمال المنزلي.

ج. وضعية المنافسة يعد عملية التركيز

يمثل كل من جدولين عدد 8 و9 إعادة محاكاة لحجم المبيعات والحصص السوقية على فرضية اتمام عملية التركيز وهو ما يحتم طبيعيا دمج الحصص السوقية لكلا طرفي العملية إذ وبمقتضى هذا التركيز الاقتصادي سوف تؤول الحصة السوقية لشركة ساغاز يسوق غاز البترول المسيل المعد للاستهلاك المنزلي إلى شركة طوطال تونس. وعليه ستكون الحصة السوقية الجديدة لشركة طوطال في حدود 30% وهي نفس الحصة تقريبا لشركة بوطاغاز في حين تبقى شركة عجيل غاز (الشركة التونسية لتوزيع البترول) في مركز الريادة بالسوق بنصيب يقدر بـ 40%.

وعند هذا المستوى وجبت الإشارة إلى أنّ عملية التركيز الاقتصادي التي ستشهدها السوق المرجعية سوف تقود إلى خروج المتدخل الأصغر بالسوق شركة ساغاز وبالتالي تعزيز التركيبة الحالية للسوق أي تركيبة سوق احتكار الاقلي (marché oligopolistique) إذ سوف يحتكر السوق ثلاثة متدخلون يقسمون السوق بصفة تكاد تكون متساوية مع أفضلية طفيفة لشركة عجيل غاز.

و من خلال قراءة الهيكلة الجديدة لسوق غاز البترول المسيل المعدّ للاستهلاك المنزلي يلاحظ أنّ شركة طوطال سوف تستفيد من التآزر التفاعلي 'effet de synergie' الناتج عن اتمام هذا التركيز إذ ستقوم بتعزيز مكائتها بالسوق ودعم قدرتها التنافسية حيث ستتحول من مجرد متدخل دائما ما كان يحتل المركز الثالث إلى منافس شرس له نفس الحصة السوقية لشركة بوطاغاز وفي مركز تسمح له بمنافسة شركة عجيل غاز.

الوحدة الطن

السنوات	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	شركة بوطاغاز	شركة طوطال تونس	المجموع
2012	183421	133662	113113	430196
2013	197078	137895	124622	459595
2014	191314	135909	135344	462567

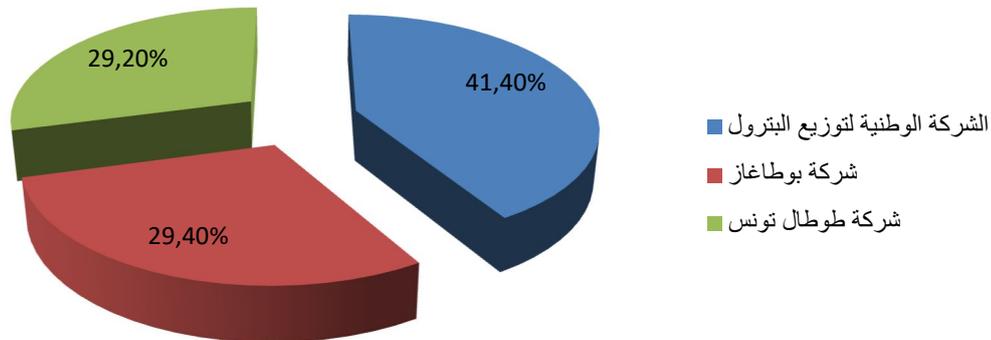
الجدول عدد 8 : إعادة توزيع المبيعات من غاز البترول المسيل المعدّ للاستعمال المنزلي حسب كل معي بعد اتمام عملية التركيز خلال سنوات 2012 و 2013 و 2014.

الوحدة النسبة المئوية

السنوات	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	شركة بوطاغاز	شركة طوطال تونس	المجموع
2012	%42.6	%31.1	%26.3	%100
2013	%42.9	%30	%27.1	%100
2014	%41.4	%29.4	%29.2	%100

الجدول عدد 9: توزع الحصص السوقية لمصنعي غاز البترول المسيل المعدّ للاستعمال المنزلي بعد اتمام عملية التركيز خلال سنوات 2012 و 2013 و 2014.

الحصص السوقية بعد عملية التركيز



الرسم البياني عدد 5: الحصة السوقية لمصنعي غاز البترول المسيل المعد للاستعمال المنزلي بعد إتمام عملية التركيز.

وبعد اتمام عملية التركيز يكون مؤشر هيرفيندال وهيرشمان كالتالي:

$$229.4 + 229.2 + 241.4 = IHH$$

$$3430.14 = IHH$$

وهو مؤشر مرتفع جدا أكبر من 2000 ما تكون و السوق الحالة على ذلك شديدة

التركز.

ولوقوف على ما إذا كانت عملية التركيز الراهنة تشكل تهديدا للمنافسة بالسوق المرجعية
وجب حساب قيمة التغير Δ حيث أن قواعد فقه القضاء الأمريكي والأوروبي في مادة
المنافسة يعتبر أنه وفي حالة عمليات التركيز الأفقية إذا كان مؤشر هيرفيندال وهيرشمان
أكبر من 1800 نقطة وإذا ما كانت نسبة التغير بعد اتمام عملية التركيز أكثر من 50
نقطة فإنه يمكن لهاته العملية أن تشكل تهديدا للمنافسة بالسوق المرجعية.

$\Delta =$ قيمة مؤشر هيرفيندال وهيرشمان بعد عملية التركيز - قيمة مؤشر هيرفيندال
وهيرشمان قبل عملية التركيز

$$3017.14 - 3430.14 = \Delta$$

$$413 = \Delta$$

وعليه وبما أن مؤشر هيرفيندال وهيرشمان أكبر من 1800 ونسبة التغير أكبر
من 50 نقطة واستنادا لفقه هيئات المنافسة الأوروبية والأمريكية يمكن لعملية التركيز
الراهنة أن تشكل تهديدا بواقع المنافسة بسوق تعبئة غاز البترول المسيل المعد
للاستهلاك المنزلي وهو ما يستوجب دراسة معمقة لها من قبل المجلس.

وبتجميع الطاقة الانتاجية لشركة طوطال وشركة ساغاز ستكون طاقة الجديدة لتعبئة غاز
البترول المسيل في حدود 6100 م³ بما يشكل 16% من طاقة التعبئة الوطنية وخلف كل
عجيل غاز (19%) وبوطاغاز (66%).

الوحدة م³

شركة بوطاغاز	شركة طوطال تونس	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	المنطقة البترولية برادس ولاية بنزرت ولاية قابس المجموع
3000	3500	16000	
-	-	3200	
*3900	(500+*2100)2600	6200	
6900	6100	25400	
%19	%16	%66	

الجدول عدد 10: عدد وطاقة إنتاج مراكز تعبئة الغاز المسيل المعد للاستهلاك المنزلي حسب كل مصنع بعد إتمام عملية
التركيز.

* شركة غاز الجنوب *sudgaz* هي شراكة *jointe venture* بين شركة طوطال تونس التي تمتلك 35% منها وشركة بوطاغاز التي تمتلك 65%.

كما ستساهم عملية التركيز في تعزيز وتوسعة شبكة موزعي شركة طوطال تونس لاسطوانات غاز البترول المسيل حيث سيرتفع عددهم إلى 68 موزع على كامل تراب الجمهورية إذ سوف تتمكن من النفوذ إلى ولاية المهدية .
غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن تحقق هذه الفرضية يبقى رهينة السياسة التسويقية الجديدة التي ستعتمدها الشركة المستحوذة بعد اتمام عملية التركيز فيما إذا كانت ستحافظ على نفس الوضعية القائمة قبل التركيز الاقتصادي من حيث اقتصار توزيع علامتها التجارية على الموزعين المعتمدين لديها والإبقاء على شبكة موزعي اسطوانات ساغاز كما هي(على اعتبار وجود قرابة المليون اسطوانة غاز حاملة للعلامة التجارية ساغاز) أو دمج الشبكتين وإعادة ترتيب لشبكة الموزعين الذين يقومون في نفس الوقت بتوزيع الاسطوانات الحاملة لكلا العلامتين وذلك تجنباً للازدواجية في مناطق التوزيع إذ نجد في نفس المنطقة موزعا لطوطال ولساغاز.

شركة بوطاغاز	شركة طوطال تونس	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	
1	2	10	بنزرت
2	1	3	تونس
2	2	4	أريانة
2	1	1	منوبة
2	1	4	بن عروس
1	2	2	زغوان
4	1	3	نابل
14	10	27	إقليم الشمال الشرقي
2	3	4	جندوبة
3	3	3	باجة
1	1	2	الكاف
2	3	1	سليانة
8	10	10	إقليم الشمال الغربي
4	2	3	سوسة
2	2	3	المنستير
2	2	3	المهدية
8	6	9	الوسط الشرقي
3	8	6	صفاقس
2	6	2	القبروان
1	3	4	القصرين
3	3	1	سيدي بوزيد
6	20	7	إقليم الوسط الغربي
3	4	4	قابس
4	7	1	مدنين
7	11	5	إقليم الجنوب الشرقي
1	2	2	تطاوين
3	5	4	قفصة
1	2	1	توزر

قبلي	1	1	1
اقليم الجنوب الغربي	8	11	6
المجموع	73	68	52

الجدول عدد 11: شبكة موزعين بالجملة حسب كل معي لغاز البترول المسيل المعد للاستعمال المنزلي بعد إتمام عملية التركيز.

2. التقييم القانوني لعملية التركيز

أ. حول خضوع عمليات التركز الاقتصادي المبرمة بين شركات عالمية غير منتصبة بالسوق الوطنية إلى مقتضيات قانون المنافسة والأسعار

نصت أحكام الفصل السابع من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار على أنه : "يعدّ تركيزا اقتصاديا بحكم هذا القانون كل عمل مهما كان شكله ينجّر عنه نقل كلّ أو جزء من ملكية أو حق الانتفاع من ممتلكات أو حقوق أو سندات مؤسّسة من شأنه تمكين مؤسّسة أو عدة مؤسّسات من ممارسة سيطرة حاسمة على نشاط مؤسّسة أو عدة مؤسّسات أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة".

ويبرز من خلال ما جاء بمقتضيات الفصل المشار إليه أعلاه أنّ المشرّع لم يفرّق في إطار تعريفه لمفهوم التركيز الاقتصادي بين المؤسسات الوطنية والأجنبية وبين ما إذا كانت هذه المؤسسات متواجدة داخل أو خارج السوق الوطنية بل اعتمد في تقديره لمدى خضوع عملية التركيز لرقابة الوزير المكلف بالتجارة على مدى تأثير هذه العملية على التوازن العام للسوق الوطنية وذلك وفقا لما نصت عليه أحكام الفقرة الثانية من الفصل سالف الذكر من أنه : "يجب عرض كلّ مشروع تركيز أو عملية تركيز اقتصادي من شأنها خلق أو دعم وضعيّة هيمنة على السوق الداخليّة أو جزء منها على موافقة الوزير المكلف بالتجارة".

وتعتبر الشركتان المعنيتان بعملية التركيز من الشركات المقيمة التي تنشط بالسوق الداخلية كما بينتها دراسة السوق وهما ما يتجه معه القول بأنّ أحكام قانون المنافسة والأسعار وتحديد الفصل السابع منه تنسحب على عملية الاستحواذ الرأهنة المبرمة بين شركتين منتصبتين بالسوق الوطنية باعتبار تأثيرها على السوق المرجعية.

ب. في مدى خضوع عملية التركيز الحالية لرقابة مجلس المنافسة

حتى تكون عملية التركيز خاضعة لرقابة الوزير المكلف بالتجارة وبالتالي رقابة مجلس المنافسة على معنى الفقرة الثامنة من الفصل الحادي عشر من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار لا بد أن يتعلّق الأمر بتركيز اقتصادي وأن يبلغ هذا التركيز درجة معينة يمكن أن تؤثر على المنافسة.

و أوجب الفصل السابع من القانون المذكور أعلاه أن يعرض على موافقة الوزير المكلف بالتجارة كل مشروع تركيز أو عملية تركيز اقتصادي من شأنها خلق أو دعم وضعيّة هيمنة على السوق الداخليّة أو على جزء منها بعد توقّر أحد الشرطين التاليين:

- أولاً: أن يتجاوز نصيب المؤسسات المعنّية مجتمعة سواء اكانت طرفا فاعلا أو هدفا لها أو المؤسسات المرتبطة بها خلال الثلاث سنوات مالية الأخيرة نسبة 30% من مجمل البيوعات أو الشراءات أو كلّ الصفقات الأخرى على السوق الداخليّة لمواد أو منتوجات أو خدمات بديلة أو جزء هام من هذه السوق.

▪ **ثانياً:** أن يتجاوز إجمالي رقم المعاملات المنجز من طرف هذه المؤسسات مجتمعة على السوق الداخلية مبلغاً معيناً، ضبطه الأمر عدد 3238 لسنة 2005 المؤرخ في 12 ديسمبر 2005 بعشرين مليون دينار.
وقد توفر كلّ من هذا لشرطين في استشارة الحال نظراً:
وبالرجوع إلى المعطيات المالية المتوفرة صلب المظروفات يتبين أنّ رقم المعاملات الأطراف المعنية بعملية التركيز تجاوز خلال سنة 2014 عتبة العشرين مليون سنوياً إذ حققت الأطراف المعنية بعملية الاستحواذ رقم معاملات جملي بالسوق التونسية يقدر بـ 50.736891 مليون دينار موزع كالتالي:

الوحدة مليون دينار

رقم المعاملات بالدينار	الشركة
38.750	"Total Tunisie"
27.445891	"Sagaz"
50.736891	المجموع

جدول عدد6: رقم معاملات اطراف عملية التركيز بالسوق التونسية خلال سنة المالية 2014.

وتبعاً لذلك فإنّ عملية التّركيز الرّاهنة تصبح خاضعة إلى وجوب الحصول على ترخيص مسبق من قبل الوزير المكلف بالتجارة اعتباراً لتوفر الشرط المتعلق برقم المعاملات وذلك في إطار حدود تأثيرها على السوق الوطنية.

3. تقييم عملية الاستحواذ على وضعية المنافسة بالأسواق:

تجدر الإشارة إلى أنّ تجاوز مهلة الشهرين التي حددتها الفقرة الأخيرة من الفصل الحادي عشر من القانون عدد 36 لسنة 2015 الصادر بتاريخ 15 سبتمبر 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار يعود إلى عدم مدّ المجلس بالحصص السوقية لمتعاملين بالسوق وعليه والذي وإعمالاً لما جاء بالفقرة الأخيرة من الفصل التاسع من ذات القانون والذي حوّل عند الاقتضاء طلب معلومات إضافية على أن يتمّ تعليق سريان الأجل إلى حين الحصول عليها، راسل وزارة الطاقة والمناجم في مناسبتين الأولى كانت بتاريخ 22 ديسمبر 2015 بموجب المكتوب عدد 1115 والثانية كانت بتاريخ 18 جانفي 2016 بموجب المكتوب عدد 28 ولم يقع مدّ المجلس بالمعطيات المطلوبة إلا بتاريخ 15 فيفري 2016 بموجب المكتوب عدد 86 وبتاريخ 22 فيفري 2016 بموجب المراسلة عدد 136.

¹ - تجدر الإشارة إلى أنّه وإلى تاريخ إعداد التقرير حول الاستشارة الراهنة لم يصدر الأمر الذي على رقم المعاملات الذي أصبح معه عملية التركيز مستوجبة تبعاً لترخيص الوزير المكلف بالتجارة وللمجلس المنافسة كما نصت عليه احكام الفقرة الثالثة من الفصل السابع من القانون عدد 36 لسنة 2016 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار لذا فقد تمّ اعتماد نفس المقدار المحدد بالأمر عدد 3238 لسنة 2005 المؤرخ في 12 ديسمبر 2005.

وتعتبر عملية التركيز الراهنة أساساً من أنواع الاندماج الأفقي باعتبار أنّ أنشطة الشركات المعنية بعملية التركيز هي أنشطة تنافسية بنفس السوق المرجعية أي قابلة للاستبدال فيما بينها.

أ. الآثار الأفقية

يمكن لعملية تركيز أفقي أن تنتج أثراً سلبية على المنافسة بالسوق المرجعية على خلفية تدعيم وضعية الكيان المستحوذ بالسوق بعد تجميع الحصص السوقية للطرفي عملية التركيز أو من خلال خلق كيان جديد يتمتع بمركز مهيمن بالسوق وله استقلالية تامة للقرار بغض النظر عن المنافسين أو الحرفاء أو المستهلكين. ويكون هذا التهديد أكثر جدية عندما تكون السوق المرجعية سوقاً ذات احتكار الأقلية أو سوقاً تتميز بتركز كبير للعرض بها حتى وإن لم يكن الكيان الناجم عن عملية التركيز الاقتصادي في وضعية هيمنة واضحة على السوق. وفي هاته الحالة يمكن أن يتمثل التهديد بالإخلال بالمنافسة في:

- إمكانية الترفيع في الأسعار بغض النظر عن الأسعار المتداولة بالسوق قبل عملية

التركيز

- التقليل من تنوع العرض من الناحية الكمية والكيفية ومن درجة التجديد التكنولوجي.

- تعطيل المنافسة بالسوق عن طريق اقضاء منافسين ناشطين بالسوق أو غلق السوق أمام المنافسين المحتملين خاصة إذا ما كانت حواجز الولوج إلى السوق مرتفعة.

وتعتبر سوق تعبئة غاز البترول المسيل المعد للاستهلاك المنزلي سوقاً شديدة التركيز وهي السمة التي سوف تتعزز باعتبار تقلص عدد المتدخلين بالسوق بعد استحواذ طوطال تونس على ساغاز وهو ما يتجلى من خلال مؤشر هيرفيندال وهيرشمان والذي ارتفع بمقدار 413 نقطة من 3417.14 نقطة إلى 3430.14 نقطة. كما ستشهد الحصّة السوقية لطوطال تونس ارتفاعاً بدمج الحصّة السوقية لشركة ساغاز ما يجعلها تهيمن على قرابة 30% من السوق. وبالتالي يمكن لعملية التركيز الراهنة أن تشكل تهديداً بواقع المنافسة بسوق تعبئة غاز البترول المسيل المعد للاستهلاك المنزلي وهو ما يستوجب دراسة معمقة لها.

وبالرجوع إلى دراسة السوق يتبين أن الهيكلة الثلاثية الجديدة للسوق تضمن منافسة أكثر ندية وتكافؤاً بوجود ثلاثة متدخلين يتقاسمون السوق بصفة شبه متساوية مع أفضلية لشركة عجيل غاز التي تهيمن على 40% من السوق. وبالتالي فإن الحصّة السوقية الجديدة لشركة طوطال والمقدرة بقرابة 30% من السوق المرجعية - والتي ستعزز من قدرتها التنافسية بالسوق - لا تتيح لها السيطرة على السوق أو اقضاء منافسين ناشطين بالسوق أو إغلاقها أمام المنافسة المحتملة بالنظر إلى أنها أصلاً مرتفعة مع وجود ضوابط قانونية وتقنية صارمة جداً.

كما أنه لا لشركة طوطال تونس ولا لأي من المتدخلين الآخرين إمكانية لتغيير أو التحكم في أسعار أسطوانات غاز البترول المسيل أولاً لتقنين الكميات المروجة بالسوق على اعتبار وأنه ورجوعاً إلى الأمر عدد 1996 لسنة 1991 المؤرخ في 23 ديسمبر 1991 والمتعلق بالمواد والمنتجات والخدمات المستثناة من نظام حرية الأسعار وطرق تأطيرها كما تم تنقيحه بالأمر عدد 59 لسنة 1993 المؤرخ في 11 جانفي 1993 و الأمر عدد 1142

لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995 يتبين أنّ أسعار غاز البترول المسيل تخضع إلى المصادقة الإدارية لأسعار خلال كل المراحل².

ومن ناحية أخرى وجبت الإشارة إلى أنّ منتج غاز البترول المسيل يواجه منافسة قوية من قبل منتج منافس في سوق الاستعمالات المنزلية والصناعية وهو الغاز الطبيعي والذي شهد استعماله تطورا وتوسعا جغرافيا هاما خلال السنين الأخيرة خاصة مع التقدّم في الخطة الوطنية لربط أهم المناطق الحضرية التونسية بالشبكة الوطنية للغاز الطبيعي والذي يتميز بانخفاض وتنافسية كبيرة الأسعار ما يسلب ضغطا يكبح أي ارتفاع محتمل لأسعار غاز البترول المسيل.

وتأسيسا على ما سبق يتبين أنّه لا يمكن استنتاج وجود آثار أفقية سلبية لعملية التركيز الراهنة على وضعية المنافسة بالسوق المرجعية.

ب. الآثار العمودية

لا تخلف عملية الاستحواذ (prise de contrôle) موضوع الاستشارة الراهنة آثار عمودية مقيدة للمنافسة في سوق تعبئة غاز البترول المسيل المعد للاستهلاك المنزلي حيث أنّها تهّم أنشطة شركات متنافسة وغير متكاملة لا ينجر عنه تركيز عمودي يمكن أن ينجر عنها إمكانية غلق السوق المرجعية (verrouillage du marché) خصوصا في ظل ارتفاع حواجز الدخول إليها.

ج. الآثار التكتلية

يمكن أن ينجر عن عملية تركيز تكتلي آثار جانبية مقيدة للمنافسة وذلك بغلق سوق أو عدة أسواق مترابطة ببعضها البعض وتقييد الولوج إليها أو إزاحة منافسين بها مستغلة بذلك نفوذها ووضعيتها المهيمنة والتي تتحقق إلا متى كان الكيان الجديد الناتج عن عملية الاستحواذ يهمن على أكثر من 30% من السوق المرجعية.

وفي عملية الاستحواذ (prise de contrôle) الماثلة يلاحظ أنّها لا تظهر أي علامة لوجود آثار تكتلية على اعتبار أنّ طرفي عملية التركيز ينشطان بنفس السوق المرجعية

وعليه ونظرا لغياب التأثيرات الأفقية والعمودية والتكتلية السلبية لعملية الاستحواذ (prise de contrôle) الماثلة على السوق التونسية فإنّ المجلس يقترح قبول مشروعها.

صدر هذا الرأي عن الجلسة العامة لمجلس المنافسة بتاريخ 31 مارس 2016 برئاسة السيد الحبيب جاء بالله وعضوية السيدات و السادة سلوى بن والي و عماد الدرويش وإيناس معطر حرم الوكيل وماجدة بن جعفر ومحمد بن فرج والهادي بن مراد.
وأمن كتابة الجلسة السيد نبيل السماتي.

² - الرجاء الرجوع إلى الجدول أ الخاص بقائمة المنتوجات والخدمات الخاضعة لنظام المصادقة الإدارية للأسعار بكلّ المراحل من الأمر عدد 1996 لسنة 1991 المؤرخ في 23 ديسمبر 1991 والمتعلّق بالمواد والمنتوجات والخدمات المستثناة من نظام حرية الأسعار وطرق تأطيرها كما تم تنقيحه بالأمر عدد 59 لسنة 1993 المؤرخ في 11 جانفي 1993 و الأمر عدد 1142 لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995

الرئيس
الحبيب جاء بالله